تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والأربعون

الملحق رقم ١ (A/41/1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والأربعون

الملحق رقم ١ (A/41/1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٨٦

Digitized by UNOG Library

[الأصل: بالأسبانية والانكليزية والفرنسية]
[٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦]

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

شهد احتفالنا في عام ١٩٨٥ بالذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة، إجراء دراسة دقيقة وبعيدة المدى للدور الذي قامت به المنظمة خلال ٤٠ عاماً من التغييرات البالغة الأهمية. وبينما تختلف الآراء حول أداء المنظمة قوة وضعفاً، فهناك إجماع ملحوظ على التسليم باستمرار صلاحية المبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والحاجة إلى تعزيز الأمم المتحدة حتى يمكنها أن تلبي احتياجات المستقبل على نحو أفضل. وقد أشرت في بياني أمام الدورة التذكارية إلى أن الاحتفال المشهود بالذكرى قد هيأ الفرصة للقيام ببداية جديدة في الجهود المبذولة للتغلب على الجمود الذي يعتري القضايا الرئيسية ولتعزيز هيكل التعاون الدولي الذي تمثله منظمتنا. غير أنني حرصت على أن أوضح أن الاخلاص لمبادىء الميثاق يتعين التعبير عنه بإجراءات عملية لا بمجرد بيانات خطابية.

وللأسف، شهد عام ١٩٨٦، في تناقض ملحوظ مع ما تم التعبير عنه من مشاعر خلال الذكرى الأربعين، تعرض الأمم المتحدة لأزمة حادة تهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وعلى البقاء والاستمرار. وبالتحديد فإنه في الوقت الذي دعي فيه إلى تجديد الجهود من أجل تقوية المنظمة، فقد خيّمت على أعمالها صعوبات مالية نجمت بالدرجة الأولى عن عدم وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المنبثقة من الميثاق. ولابد أن تنقشع هذه السحابة حتى يمكن للأمم المتحدة، الآن وفي المدى الأطول، أن تغدو قوة بنّاءة قوية في الشؤون العالمية، تلك القوة التي تمس الحاجة إليها في عالمنا الذي ينحو باطراد نحو التكافل. وإنه لأمر حاسم في حل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسلم والأمن والتنمية أن يتم تعزيز البنية الحالية للمؤسسات المتعددة الأطراف وتجديد حيويتها. وفي تجاهل هذه الضرورة خطر يهدد آفاق المستقبل في عالم أفضل.

وقد أسهمت عوامل شتى فيما تصادفه كثير من المنظمات المتعددة الأطراف من صعوبات مالية. ومازلنا نحاول التكيف مع التوزيع الجديد والقلق للقوى في العالم نتيجة للحرب العالمية الثانية، والثورة من أجل إنهاء الاستعمار، والتغييرات الديموغرافية والتكنولوجية، والأنماط المختلطة للتنمية العالمية، ونتيجة، بالطبع، لحلول عصر الأسلحة النووية. والأمم المتحدة تمثل هذا التعقيد الذي غالباً ما يفسر تفسيراً مبسطاً بعبارات مثل "الشمال" و"الجنوب" و"الشرق" و"الغرب" أو "العالم الثالث والثاني والأول". وينبغي أن تكون الأمم المتحدة ـ وهو ما هي عليه ـ عنصراً مركزياً لتحقيق عمليات التكيف الضرورية بالوسائل السلمية في إطار ما نشهده من علاقات غير مستقرة. غير أن استعصاء كثير من المشاكل على الحل، والتغير في بنية المجتمع العالمي قد أشاعا في بعض الأوساط شعوراً بإحباط كبير بل وحنيناً في غير محله إلى عهود سابقة أكثر بساطة. ولوحظ اتجاه واضح نحو النزعة الانفرادية وابتعاد عن التأكيد على السمة المتعددة الأطراف لحل المشاكل في فترة ما بعد الحرب.

ولم تكن منظومة الأمم المتحدة فعّالة دائماً في التصدي لهذه الاتجاهات. كما لم تقع أزمة دولية شديدة مثل تلك التي واجهناها أخيراً في عام ١٩٧٣، بما يذكر الدول الأعضاء بالقيمة البالغة الأهمية للأمم المتحدة في أوقات المواجهة بين الدول الكبرى. بيد أنه في ظل عالم يكاد يكون من المؤكد أن تصبح فيه مصائر البلدان جميعاً أوثق ارتباطاً، لا يمكن أن يوجد بديل لنظام فعّال متعدد الأطراف في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي التعاون على إدارة المشاكل العالمية. وإذا ما تطلعنا إلى خصائص المجتمع العالمي في المستقبل على نحو ما تبزغ دلائله الآن لأدركنا بأكثر الوضوح الحاجة المتزايدة إلى تعاون متعدد الأطراف يستند إلى بنية فعّالة.

ولهذا السبب أعتقد أن الوقت الحاضر ينبغي أن يكون مؤاتياً لتجديد النظام الدولي وإعادة الحيوية إليه. فقد بدأت الاضطرابات والتغيرات الجوهرية التي شهدتها عقود ما بعد الحرب في الاستقرار على نمط أكثر تميزاً وتماسكاً، ومع كل الاختلافات القائمة في الايديولوجية، والتطبيق، نشهد الآن دائرة تتسع باستمرار من الحكومات ذات التوجه العملي أساساً، وهي تتمسك بثبات بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لعصرنا وكذلك بجوانبه السياسية والعسكرية الأكثر اتساماً بالطابع التقليدي. وأعتقد أنه يمكن لهذه المجموعة أن تقوم، بل إنها ستقوم بدور هام في ترشيد وتعزيز النظام المتعدد الأطراف. وفضلاً عن ذلك فهذه هي، بقرار إجماعي من الجمعية العامة، السنة الدولية للسلم التي تهدف، بين أغراضها الأساسية إلى تشجيع تعزيز الأمم المتحدة بوصفها عنصراً رئيسياً في كفالة السلم في العقود المقبلة.

ومن هذا المنظور أعتقد أن من المفيد التطلع إلى المستقبل في هذا التقرير الختامي لفترة ولايتي، كأمين عام، التي تبلغ خمسة أعوام، وبحث أداء الأمم المتحدة وإمكانياتها من ناحية المشاكل الحاضرة التي يحتمل أن تبقى والمطالب الجديدة التي سيفرضها المستقبل.

* * *

Digitized by UNOG Library

وإذا كان لنا أن نرقى إلى مستوى تحديات المستقبل، فمن بالغ الأهمية، على نحو مؤكد، الإنهاء المبكر للمنازعات التي جرت، لفترة طويلة، على البلدان والشعوب الضالعة فيها مباشرة مآسي رهيبة وعاقت نمو الثقة الدولية اللازمة لحل المشاكل العالمية الأوسع نطاقاً.

ولننظر بإيجاز إلى حالات النزاع في سنة ١٩٨٦:

ففي الشرق الأوسط، على الرغم مما تبذله جهات كثيرة من جهود للتقدم في مساعي البحث عن تسوية عادلة ودائمة، تنعدم في الوقت الحالي وبشكل ينذر بالخطر عملية تفاوض نشطة ومقبولة عامة. وتبين التجربة بجلاء أن هذا الجمود يشجع على اللجوء إلى التطرف وينطوي على خطر عودة العنف الأوسع نطاقاً. ومن ثم يجب إيجاد وسيلة للقيام، في أقرب وقت ممكن، ببدء عملية تفاوض تشترك فيها جميع الأطراف المعنية. ولا أزال أعتقد أنه يمكن لآلية الأمم المتحدة، التي تكيف على نحو مناسب إذا اقتضى الأمر، أن تكون إطاراً مفيداً ومقبولاً لتحقيق هذا الغرض. وهناك حالياً قدر كبير من الاتفاق على أن أفضل سبيل لتحقيق السلم في الشرق الأوسط هو التسوية الشاملة التي تغطي جميع جوانب النزاع، بما في ذلك قضية فلسطين. ويوفر هذا، بالإضافة إلى الأساس المشترك الذي تنطوي عليه المقترحات المختلفة التي قدمت من قبل، أساساً لإجراء مفاوضات موضوعية.

وقد كانت الأمم المتحدة، بالطبع، منشغلة انشغالاً شديداً بالشرق الأوسط، محاولة الابقاء على درجة ما من الاستقرار، والتشجيع بذلك على التوصل إلى تسوية. ولم تكن هذه المحاولة تخلو من تكلفة فادحة. فقد واصلت قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في لبنان، خلال العام الحالي، القيام بواجباتها في ظل خطر دائم ومتزايد. وأزهقت أرواح جنود شجعان أثناء اضطلاعهم بمهمتهم السلمية. وأود أن أشيد بتفاني وحدات جميع قوات حفظ السلم في المنطقة وثباتها وانضباطها وأن أعبّر عن التقدير لجميع البلدان التي أسهمت في هذه العمليات بجنود ودعم سوقي. وتخدم هذه القوات هدفاً حيوياً: فهي تعمل على خفض درجة العنف وتخفيفها وعلى إيجاد أو صون الظروف التي يمكن فيها السعي نحو السلم. وتفرض تضحياتها التزاماً على جميع الأطراف المعنية بالعمل على نحو بنّاء وبتعاطف من أجل الاستقرار والسلم في المنطقة، وهو التزام يتضمن الامتناع عن القيام بأعمال عدائية والتعاون بلا تحفظ مع قوات حفظ السلم في الاضطلاع بالولاية التي أسندت إليها من قِبَل مجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان في هذا الوقت العصيب أن تستمر عمليات حفظ السلم هذه في الحصول على تأييد مجلس الأمن ـ وتأييد جميع أعضائه الدائمين بالذات. وأضيف إلى ذلك أن العمل الحيوي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى كان يتم أيضاً تحت ظروف بالغة الصعوبة غير أن العمل يمضي قدماً، على نحو ينبغي له، ومازال يستحق الدعم المالي من جميع الدول ويحتاج إليه.

وتواصل الأمم المتحدة الاشتراك في جهود مكثفة تستهدف تحقيق حل عن طريق التفاوض للحالة المتعلقة بأفغانستان. ومع إحراز تقدم له قيمته، لابد أن أؤكد أن التأخير في الوصول إلى خاتمة ناجحة لهذه المفاوضات لن يؤدي سوى إلى تفاقم معاناة الشعب الأفغاني. وينبغي اتخاذ قرارات سياسية ذات أهمية كبيرة إذا أريد لهذه العملية الدبلوماسية أن تسفر عن نتائج إيجابية. إذ أن هذه النتائج ستؤثر أيضاً تأثيراً إيجابياً على نطاق أوسع كثيراً من العلاقات الدولية.

وقد وصلت مساعي الأمين العام الحميدة التي استمرت لمدة طويلة بشأن المشكلة القبرصية إلى مرحلة حاسمة. بيد أنه لم يكن بالإمكان اتخاذ الخطوات نحو التسوية المقترحة في مشروع الاتفاق الإطاري الذي عرضته على الطرفين خلال فصل الربيع المنصرم. وللأسف، أسهمت أحداث شتى وقعت مؤخراً وكذلك غياب التحرك إلى الأمام في زيادة التوتر في الجزيرة. وتؤدي قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص دوراً حيوياً في استمرار السيطرة على هذا. ولضمان القيام بهذا الدور طوال الفترة اللازمة، يتعين إيجاد حل مُرض للصعوبات المالية التي تواجهها القوة. وفي غضون ذلك، أتوقع أن أجتمع مع الجانبين خلال الأسابيع المقبلة وآمل من صميم قلبي أن نتمكن من إيجاد طريقة لتعزيز الكم الهائل من العمل المكرس للسعي من أجل إيجاد حل شامل لهذه المشكلة.

وقد اشتركت الأمم المتحدة كذلك على نطاق واسع في الجهود المبذولة على مختلف المستويات لحل مسألة كمبوتشيا وتحسين الحالة في جنوب شرقي آسيا ككل. ولم تصادف هذه الجهود نجاحاً حتى الآن، وإن كانت المساعدة الانسانية التي قدمتها المنظمة قد ساعدت كثيراً في تخفيف محنة الشعب الكمبوتشي. وقد قمت في العام الماضي بزيارة المنطقة بهدف تشجيع إحراز تقدم نحو الوصول إلى تسوية سياسية شاملة. ومنذ ذلك الوقت حدث بعض التلاقي بشأن الأهداف الأساسية لهذه التسوية، غير أنه مازالت هناك خلافات هامة بشأن طرق تحقيق هذه الأهداف وبشأن الإجراء الذي سيتبع في المفاوضات. وأعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري. ولابد في نهاية المطاف من أن تفسح المواجهة الطريق أمام عملية مفاوضات حقيقية دون شروط مسبقة. كما أني مقتنع بأنه يمكن، إذا ما تعاونت الأطراف المعنية، أن تستخدم مساعي الأمين العام الحميدة لتسهيل البدء في هذه العملية والاسهام في استعادة السلم والاستقرار في هذه المنطقة التي طالت معاناتها.

وقد تدهورت الحالة في أمريكا الوسطى باطراد مع تزايد إقحام الأيديولوجيات المتعارضة، ومحاولات فرض حلول منفردة لمشاكل المنطقة، واللجوء إلى استخدام القوة. وقد ساعدت جهود مجموعة كونتادورا التي لا تكل مع ما قدمه مؤخراً فريق الدعم من مساندة، على الحيلولة دون نشوب نزاع عام، بيد أن الاتفاق الذي من شأنه أن يجلب السلم إلى المنطقة لم يتحقق حتى الآن. وأعتقد أنه لن

Digitized by UNOG Library

يمكن الوصول إلى تسوية حقيقية في المنطقة إلا بعزل الحالة في أمريكا الوسطى عن النزاع بين الشرق والغرب والسعي إلى التوصل إلى حل أمريكي لاتيني يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وهذا يتطلب مساندة من جانب جميع البلدان ذات المصالح في المنطقة.

والحرب الممتدة بين إيران والعراق، بتكلفتها المتزايدة والرهيبة من أرواح الشباب، مصدر من مصادر الأسى العميق والتوترات المحفوفة بالمخاطر في المنطقة. كما أنها تشكل خطراً دائماً لاحتمال اتساع نطاقها. وقد تمكنت الأمم المتحدة من التخفيف إلى حد ما من حدة الجوانب الأكثر وحشية في هذا النزاع. بيد أنها لم تتوصل إلى الوسيلة التي تؤدي إلى إنهاء الحرب. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري للخدمة المتفانية التي قام بها الراحل أولوف بالمي، الذي بذل بوصفه ممثلي الشخصي أقصى ما في وسعه لإعادة السلم. ويجب مواصلة بذل جهود لا تعرف الكلل من أجل تحقيق ذلك الهدف، غير أن بُعد النظر على كلا الجانبين يشكل شرطاً حاسماً لا مفر منه لنجاح مثل هذه الجهود.

وكثيراً ما يوجّه النقد إلى الأمم المتحدة بسبب فشلها في منع نشوب المنازعات التي ذكرتها أو إنهائها هي وكثير من المنازعات الأخرى التي اندلعت منذ إنشائها. إلا أن هذا النقد قلّما يأخذ في اعتباره الأعمال البالغة الفائدة التي قامت بها الأمم المتحدة في سبيل المساعدة على الحد من اتساع النزاع، وعلى تهيئة السبل لإجراء مفاوضات أو مناقشات من شأنها الحد من النزوع إلى الاشتباك المسلح. ومع ذلك، فما من شك في أن عجز الأمم المتحدة عن منع نشوب العديد من النزاعات المسلحة بين الدول الأعضاء، أو التوصل إلى حل لها، إنما يؤثر تأثيراً ضاراً على مصداقية المنظمة في نظر الجماهير التي تعتمد حيوية الأمم المتحدة، في نهاية الأمر، على تأييدها. ولا يمكن لأي تقييم جاد لإمكانات المنظمة في المستقبل أن يغفل هذا القصور الأساسي وأسبابه.

ولقد عملت في تقاريري السنوية السابقة إلى الجمعية العامة، على اقتراح تدابير قد تزيد من فعالية الأمم المتحدة ـ وعلى المرء أن يتحدث في هذا الصدد، بالدرجة الأولى، عن مجلس الأمن ـ في مواجهة خطر النزاع المسلح وواقعه. والحاجة تدعو، أساساً، إلى توافر شرطين أولهما، أن يدرك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وخاصة العضوين الأقوى، أنه رغم ما بينهم من خلافات وانعدام ثقة على المستوى الثنائي، فإن من مصلحتهم الوطنية أن يتعاونوا داخل مجلس الأمن وأن يمارسوا، في هذا الإطار، نفوذهم الجماعي لحسم المنازعات الاقليمية. ويتعين ثانياً على جميع الدول الأعضاء أن تدرك، إدراكاً أوسع بكثير، أن وجود هيئة دولية رسمية وتمثيلية قادرة على صيانة السلم والأمن تحقق مصالحها منفردة ومجتمعة، وأنه ينبغي، لذلك، احترام قرارات هذه الهيئة.

ومن شأن هذين الهدفين أن يتحققا، بطبيعة الحال، من خلال الامتثال العالمي لأحكام الميثاق ومقاصده. وهكذا شهدنا النتيجة الطيبة التي تحققت عندما لجأت اثنتان من الدول الأعضاء، هما فرنسا ونيوزيلندا، في امتثال مخلص للفصل السادس من الميثاق، إلى الأمين العام للأمم المتحدة التماساً للمساعدة على حسم نزاع أفسد علاقاتهما بصورة خطيرة. وانطلاقاً من روح هذا الفصل نفسه، توصل اثنان من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هما الصين والمملكة المتحدة، من منطلق الحنكة السياسية إلى اتفاق بعيد النظر بشأن مستقبل هونغ كونغ. كما أعتقد أن الجهود التعاونية المبذولة من جانب منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة سعياً نحو تحقيق تسوية لمشكلة الصحراء الغربية، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في القرار ٥٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، تبين قيمة التعاون الواسع النطاق بين المنظمات الاقليمية والأمم المتحدة في معالجة المنازعات الاقليمية.

كما أن للجمعية العامة، بطبيعة الحال، دوراً هاماً في تهيئة الظروف المفضية إلى إحلال السلم على الصعيدين الاقليمي والعالمي. ولتعزيز فعاليتها في السنوات المقبلة قد يكون من المستصوب إدخال بعض التعديلات على أساليب عمل الجمعية العامة. واستناداً إلى الخبرة العامة المكتسبة، أرى أن المقاصد الهامة التي تتوخاها الجمعية العامة، بموجب الميثاق، نادراً ما تخدمها المبالغة الخطابية أو التكرار الزائد. وقد اتفق رؤساء الجمعية العامة الذين اجتمعوا بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين على اقتراحات عملية للغاية ينبغي للجمعية العامة أن تنظر وأن تبتّ فيها بجدية.

* * *

إن الرفاه المشترك لسكان العالم سيعتمد، في السنوات المتبقية من هذا القرن، اعتماداً بالغاً على ما سوف يتحقق من نجاح في مجال التنمية العالمية ومجال تقليل التفاوت في ظروف المعيشة داخل المجتمع الدولي. فالآثار الضارة المترتبة على قصور التنمية لن تنعكس، في المستقبل، على البلدان الفقيرة وحدها بل إن مداها سيزداد انتشاراً على الصعيد العالمي. وها نحن نشهد في الوقت الحاضر التأثير الواسع النطاق لمشكلة الدين الخارجي، على سبيل المثال. والحاجة تدعو إلى إيجاد حلول تحقق مصالح الدول الدائنة والمدينة على حد سواء. فلهذه المشكلة أبعاد إنسانية لا مفر منها بالنسبة لكلا الطرفين. ومن الأمثلة الأخرى ما أصبح واضحاً بالفعل من أن ارتفاع النمو السكاني في المناطق التي تحوي فرص عمل محدودة سيشجع، بل وسيفرض حدوث هجرة كثيفة إلى المناطق التي توفر فرصاً أفضل. وفي ظل احتمال من هذا القبيل، فإن استقرار البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو سوف يزداد ترابطاً أكثر من ذي قبل.

ومع التسليم بصورة متزايدة بهذا الترابط، فقد نتج عنه، من قبيل المفارقة، نوع من التناقض فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي

Digitized by UNOG Library

المتعدد الأطراف. إذ يرى كثير من البلدان أن ازدياد الترابط يفضي إلى تقليص السيطرة على مصائرها. ومن الممكن أن يضطرب توازن المصالح بين المجموعات المحلية، وقد اضطرب بالفعل، نتيجة للسرعة ذاتها التي نما بها هذا الترابط. وتنعكس هذه التيارات في الصعوبات التي تواجهها حالياً المنظمات المتعددة الأطراف في معالجة مشاكل الاقتصاد العالمي الشديدة الخطورة. بيد أن مشاكل الترابط لن تزول ولن تخضع للمعالجة الاحادية الطرف. وإذا ما قدر للاقتصاد العالمي أن يعود ويستقر على طريق النمو والتطوير الصحي الممتد، فمن اللازم أن تتخذ تدابير منهجية متعلقة بالسياسة العامة في مجالات النقد والتمويل والدين والتجارة، المترابطة مع بعضها بعضاً.

ولا يمكن تخطيط هذه التدابير وتنفيذها بنجاح إلا على أساس متعدد الأطراف. وعليه فمن المحتم أن يتصف الدور الذي تقوم به المنظمات المتعددة الأطراف بأهمية حاسمة. وهذا الأمر يفرض على تلك المنظمات مسؤولية كبيرة تقتضي منها أن توحّد طاقاتها في برامج منسّقة. ومن الضروري أن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لولايته بموجب الميثاق، القيادة في ضمان استعمال الموارد على نحو منسّق فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية الأكثر إلحاحاً على الصعيدين العالمي والاقليمي على السواء. وأود التشديد في هذا السياق على أنه في حين توجد محافل متخصصة لمعالجة القضايا القطاعية فإن للأمم المتحدة دوراً فريداً وهاماً. فهي توفر محفلاً عالمياً يمكن أن تدرس فيه هذه القضايا على نحو مترابط في إطار شامل، ويمكنها أن توفر، إذا استخدمت استخداماً صحيحاً، الزخم السياسي اللازم لقيام الدول باتخاذ إجراءات متناسقة.

ومن أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على ممارسة قيادة واضحة في المجال الاقتصادي فسوف يكون من المفيد للغاية فيما لو تمكنت الدول الأعضاء من الاتفاق على وسيلة عملية لتحديد القضايا التي تتسم نسبياً بأهمية أكبر وتوقيت أكثر ملاءمة للنظر فيها على الصعيد الحكومي الدولي. وبهذه الطريقة يمكن تجنب تبدد الاهتمام والموارد الذي يحدث حالياً في المداولات المتكررة في الأمم المتحدة بصدد طائفة من القضايا تتزايد باستمرار. ومراعاة لذلك، أود أن أقترح إيلاء النظر إلى عقد دورة وزارية قصيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحديد المواضيع التي ينبغي أن تحظى بأولوية الاهتمام في المجال الاقتصادي خلال فترة معينة من الوقت. وإذا ما انعقد هذا الاجتماع، اعتقد أنه سيكون من المفيد مراعاة القدر الكبير من توافق الآراء الذي يوجد حالياً بشأن الوسائل العمليه لتنشيط التنمية وتسريع النمو. وينبغي تعيين السياسات والتدابير المحددة التي ستحقق هذه الأهداف، كما ينبغي الاتفاق عليها. وفي هذا السياق يسعدني أن ألاحظ أن الحكومات تمضي على نحو بنّاء في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية.

إن الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا قد أظهرت بأكثر السبل إيجابية، النتائج التي يمكن أن تتحقق من خلال التعاون المتعدد الأطراف عندما توضع مثل هذه الأهداف المتفق عليها عموماً في قالب نهج متماسك متعدد الأطراف. ويجب على الحكومات وكذلك على الهيئات الحكومية الدولية أن تواصل بنشاط إجراءات المتابعة اللازمة لهذه الدورة. وإذا ما تم هذا، فهناك أكثر من سبب يدعو إلى توقع انخفاض التفاوت الحالي في معدلات النمو بين افريقيا ومناطق العالم الأخرى، انخفاضاً كبيراً، قبل نهاية القرن الحالي. وقد أظهرت الأمم المتحدة بشكل حاسم، بعد أن مهدت لهذا الاحتمال، الامكانية الخاصة التي تكمن في التعاون المتعدد الأطراف بشأن مشكلة واسعة تتخطى الحدود الوطنية، كما أظهرت قدرتها كمنظمة عالمية على حشد إمكانيات هذا التعاون حالياً ومستقبلاً.

* * *

وقد أدت الثورة التكنولوجية المستمرة إلى إحداث تغيير في جميع جوانب الوجود الانساني تقريبا. فهي توفر الأمل في أن التنمية الشاملة الأساسية التي ألمحت إليها يمكن أن تتحقق. إلا أنها تثير كذلك السؤال العويص عمّا إذا كان المجتمع الدولي يمتلك القدرة الكلية على إدارة مخترعات العقل البشري بصورة سليمة ولفائدة الجميع. وهنا، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: المساعدة في نقل التكنولوجيا الجديدة ذات الصلة إلى جميع البلدان، حيث يمكن أن تفيد في تنشيط التنمية؛ وتشجيع أكبر قدر ممكن من التعاون في معالجة الأخطار والفوائد الملازمة للتقدم التكنولوجي؛ وتوفير الهيكل المتعدد الأطراف لإدارة النتائج العكسية الممكنة للتكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تؤثر في المجتمع الدولي ككل. وقد كانت هناك إنجازات متعددة الأطراف ومشجعة في كل من هذه المجالات. وينبغي أن تتواصل هذه الإنجازات وأن يتوسع نطاقها.

أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي برهنت طوال وجودها على فعالية التعاون المتعدد الأطراف في تعزيز ورصد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فهي تؤدي هذا العام دوراً رئيسياً في زيادة التعاون الدولي في ميدان السلامة النووية لمنع الحوادث النووية أو التخفيف من الآثار في حالة وقوع حادث من هذا النوع. وقد أنجز خبراء حكوميون في شهر آب/أغسطس من هذا العام بتوافق الآراء مشروعي اتفاقيتين بشأن الإخطار المبكر والمساعدة المتبادلة العاجلة لكي يعتمدا في دورة استثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت هناك مقترحات لتعزيز وتوسيع دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطتها في مجال السلامة النووية. وأعتقد أن هذا الأمر يستحق النظر على نحو مبكر وإيجابي. وهناك أمر آخر ذو صلة ألا وهو مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض

Digitized by UNOG Library

السلمية، الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٨٧ تحت الرعاية الإيجابية للاتصالات المكثفة التي جرت مؤخراً حول هذا الموضوع.

وقد ترافقت التكنولوجيات الجديدة بواقع الأنشطة التي يضطلع بها الانسان في الفضاء الخارجي وفي قاع البحر العميق والتي كانت حتى وقت قريب في عزلة عن استعمال الانسان إلى حد كبير. إن انعدام الحدود الوطنية يوفر في حد ذاته فرصة خاصة للتوصل إلى تفاهم متعدد الأطراف حول استخدام هذه المناطق الشاسعة بالطرق السلمية وبوسائل تخدم الصالح العام، ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أنه تم هذا العام، ولأول مرة خلال عدة أعوام، إحراز تقدم جوهري في وضع إطار سياسي وقانوني دولي لاستخدام الفضاء الخارجي لأغراض التنمية العالمية. وستؤدي مجموعة المبادىء القانونية المتصلة بالاستشعار عن بعد من الفضاء، التي ستعرض على الجمعية العامة في دورتها الحالية لاعتمادها، إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الفضائية لتنمية مواردنا الطبيعية وحمايتها وتأمين أن تمتلك جميع البلدان وسيلة الحصول على تلك التكنولوجيا من أجل تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ويمثل هذا الاتفاق خطوة صغيرة ولكنها مشجعة نحو إشاعة روح من التعاون في ميدان كان بالدرجة الأولى مسرحاً للمجابهة وعدم الثقة منذ بضع سنوات.

وبالمثل، فإن باستطاعة السلطة الدولية لقاع البحار، وهو الأمر الذي تجرى الاستعدادات له بشكل حثيث، أن تجعل من الممكن استخدام التكنولوجيا الجديدة من أجل استغلال الموارد المعدنية الموجودة في أعماق قاع البحار، في المستقبل، لخير العالم قاطبة.

وقد ظل الفضاء الخارجي وقاع البحار حتى الآن بمنأى عن وزع الأسلحة النووية. وهذا إنجاز كبير للدبلوماسية المتعددة الأطراف؛ بل إني أضيف أنه إنجاز كبير للحكمة البشرية. وينبغي ألا يتعرض هذا الإنجاز لأي تهديد بأي حال.

إن وكالات الأمم المتحدة التنفيذية، مع أنها تعاني عموماً انخفاضاً في مدى توفر الموارد لديها، قد استمرت في تقديم فوائد التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتمثل الزيادة الكبيرة في عدد البرامج والمشاريع الانمائية التي تنفذها إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية بناءً على طلب الدول الأعضاء، وخاصة في المجالات التي تقع على تخوم التكنولوجيا، دليلاً مشجعاً على الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للمضي قدماً في هذا المجال. واعتقد أنه من المعترف به عامة أنه يمكن للشركات عبر الوطنية أيضاً أن تقوم بدور إيجابي في تقديم التكنولوجيا المتطورة إلى البلدان النامية. غير أنه لاتزال توجد حاجة إلى مدونة قواعد سلوك، متفق عليها بشكل متعدد الأطراف تضمن حماية مصالح البلدان المضيفة وكذلك مصالح الشركات. وقد أصبحت الدول الأعضاء قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق على نص لمدونة. وإني أحث على الإسراع في بذل الجهد النهائي الضروري للاتفاق بهذا الشأن على أساس منصف ومتبادل المنفعة.

إن هذه الأمثلة لنشاط الأمم المتحدة المتصل بالتكنولوجيا الحديثة تشير إلى قدرة الأمم المتحدة على أن تنجز في المستقبل الأهداف الثلاثة التي ذكرتها. ويجب أن يكون مقصدنا مستمراً ولا ينثني: فالتقدم التكنولوجي يجب استخدامه على نحو يخدم أهدافاً سلمية ويلبي أوسع احتياجات الانسان المحتملة.

* * *

إن ظهور الأسلحة النووية يمثل بكل وضوح أكثر من مجرد جانب من جوانب الثورة التكنولوجية. فقد حددت الأسلحة النووية عنصراً جديداً من القلق العميق. ومادامت الأسلحة النووية موجودة فإنها تستتبع خطر التدمير، غير المقبول إطلاقاً، للحياة وللانجازات البشرية. ومن ثم فإن الهدف المتمثل في القضاء الكامل على الأسلحة النووية، الذي اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء، يجب بقاؤه والسعي إليه بنشاط. وريثما يتحقق هذا الهدف، فإن الخطر الكامن في وجود الأسلحة النووية يجب خفضه تدريجياً وذلك عن طريق إجراء خفض كبير في عدد الأسلحة النووية ومحتواها التدميري، وعن طريق فرض قيود على وزعها وزيادة تطويرها، وعن طريق الحظر الكامل للتجارب النووية.

ومن الجلي أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية نفسها، وخاصة أقوى دولتين بينها، هي التي تستطيع دون سواها أن تتخذ القرارات الأساسية اللازمة للحد من الأسلحة النووية والقضاء عليها نهائياً. فمن خلال حيازة هذه الأسلحة، تحملت هذه البلدان مسؤولية خطرة إزاء الإنسانية بأسرها، التي يمكن أن تفنى عن طريق استخدام هذه الأسلحة. وأعتقد أن المجتمع الدولي، بترحيبه باستمرار المباحثات الرفيعة المستوى بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن جوانب مختلفة من نزع السلاح النووي يمكنه، بشكل له ما يبرره أن يتوقع متابعة هذه المباحثات مع إدراك كامل لهذه المسؤولية الخطيرة.

ومع التسليم بأهمية قضايا نزع السلاح النووي للمجتمع العالمي بأسره، فإنها تتطلب أيضاً دراسة ومفاوضات متعددة الأطراف تماماً كمثيلتها في ميدان الأسلحة غير النووية. وينبغي مواصلة معالجة مسألة التجارب النووية، وخاصة فرض حظر شامل على التجارب النووية على أساس الأولوية في مؤتمر نزع السلاح. وتستحق المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية وتدميرها بل وتحظى في اعتقادي بأولوية عالية. ولن استعرض هنا المسائل العديدة الأخرى المتعلقة بنزع السلاح

Digitized by UNOG Library

ذات الأهمية الكبيرة والمدرجة في جدول أعمال المؤتمر. ولكني أفضل بدلاً من ذلك أن أقدم إلى الجمعية العامة للنظر النقاط التالية فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة وطاقتها في السنوات القادمة في هذا المجال البالغ الأهمية:

يتيح مؤتمر نزع السلاح محفلاً تفاوضياً فريداً في طابعه التمثيلي للانتهاء من التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح. وإذا ما استمر يحظى باهتمام الدول الأعضاء ومشاركة خبرائها على مستوى عال فسوف يفيد العالم تماماً في المستقبل كما أفاده في الماضي.

إن العمل الذي تضطلع به الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية في تحديد المواقف المشتركة وتعبئة الدعم وتقديم التحليلات في ميدان نزع السلاح سيظل أيضاً على قدر كبير من الأهمية. ولكن هناك خطراً سبق أن أشرت إليه من قبل من أن أثر الجهود التي تبذلها الجمعية العامة سيقل بسبب انعدام التركيز وعدم كفاية الاقتصاد في تنفيذها. وسيتعزز تأثير الأمم المتحدة إذا ما أمكن تنظيم المناقشات التي تجرى في مختلف محافل نزع السلاح التابعة لها على نحو يؤدي إلى التقليل من الازدواجية إلى الحد الأدنى وتخفيض عدد القرارات.

وكما ذكرت في تقريري السنوي الأخير، فإنه ينبغي بحث قدرة المنظمة على المساعدة في ترتيبات التحقق والامتثال في المجالين النووي وغير النووي على حد سواء. وكخطوة ذات صلة بالموضوع ولصالح الأمن الدولي أود أن أقترح أن يولى النظر لفكرة إنشاء مركز متعدد الأطراف للانذار النووي، لتخفيف خطر سوء التفسير المهلك لحالات الإطلاق النووي غير المقصودة أو الامكانية التي تثير القشعريرة بأن يقوم الذين قد يتمكنون سراً من الوصول إلى الأجهزة النووية بحالات إطلاق منعزلة.

وأخيراً، فإن هناك وسيلة أخرى لتحقيق نزع السلاح الفعلي تتمثل في توسيع المناطق اللانووية والمناطق غير المستخدمة في أغراض عسكرية. وأية تحركات في الاتجاه المعاكس ينجم عنها وزع عسكري في الأماكن التي لا يوجد فيها حالياً وزع عسكري لا يمكن أن يترتب عليها سوى آثار عكسية فيما يتعلق باحتمالات نزع السلاح وفيما يتعلق بالأمن الدولي.

* * *

وعندما أنشئت الأمم المتحدة، كانت غالبية سكان العالم لاتزال خاضعة للحكم الاستعماري. أما الآن فليس هناك سوى أقلية ضئيلة لاتزال في هذه الحالة. وقد فعلت الأمم المتحدة الكثير طوال تاريخها من أجل تسهيل عملية إنهاء الاستعمار ومساعدة البلدان حديثة الاستقلال على الاضطلاع بتسيير شؤونها والشروع في تنفيذ مهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب الكثير. وبالإضافة إلى ذلك أشرفت الأمم المتحدة، عن طريق مجلس الوصاية، على تقرير مصير ١٠ أقاليم مشمولة بالوصاية. وآمل أن يتمكن الإقليم الحادي عشر والأخير من التخلص قريباً من الوصاية.

ولذلك فإن مهمة إنهاء الاستعمار أحرزت تقدماً كبيراً، غير أنها لم تنته بعد. وتشكل بعض الأقاليم المستعمرة المتبقية السبب في نزاع دولي كبير أو من الممكن أن تصبح كذلك. وفي الحالات التي لا تنجح فيها المفاوضات الثنائية، فإن الأمم المتحدة ستواصل تقديم أفضل الوسائل لحل الخلافات، متعاونة، حسب الاقتضاء، مع المنظمة الاقليمية ذات الصلة.

ومن المؤكد أن أكثر ما تبقّى من مشاكل إنهاء الاستعمار إلحاحاً هي مشكلة ناميبيا، التي تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة عنها. وقد تم الوفاء بجميع الشروط اللازمة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا التي وضعها مجلس الأمن. والأمم المتحدة مستعدة منذ وقت طويل للاضطلاع بدورها الكبير في الترتيبات الانتقالية. ومع ذلك، مازالت ناميبيا محرومة بلا مبرر من حقها في تقرير المصير بسبب إطالة جنوب افريقيا لأمد سيطرتها غير الشرعية على ناميبيا وإصرارها المتواصل على الربط الغريب بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا. ومن الضروري بذل جهود متضافرة لكسب تعاون جنوب افريقيا في التنفيذ الفوري لخطة الأمم المتحدة. ومشاكل الجنوب الافريقي مشاكل عميقة ومتنوعة. وستلزم مساعدة الأمم المتحدة في تخفيفها على مدى سنوات عديدة مقبلة. بيد أن المشكلة الخاصة بناميبيا قد آن الأوان لحلها. ولا يمكن للتأخر في حلها سوى أن يزيد من عدم الاستقرار والعنف في المنطقة وأن يطيل معاناة سكان ناميبيا دون داع.

* * *

لقد كانت المهمة الأولى للأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية على النحو الذي يدعو إليه الميثاق هي تعريف هذه الحقوق والحريات بشكل رسمي. وقد اتسمت هذه العملية بالشمول وحققت نجاحاً بدرجة غير عادية. وانتقل محور أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال تدريجياً من التعريف إلى تعزيز احترام الحقوق حسب تعريفها. ويجب أن نتوقع استمرار واتساع هذا الانتقال أثناء السنوات الباقية من القرن. وقد زادت زيادة كبيرة قدرة الأمم المتحدة على متابعة هذه المهمة الحساسة، والهامة في الوقت نفسه، ببدء نفاذ العهدين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

Digitized by UNOG Library

والحقوق المدنية والسياسية (والبروتوكول الاختياري التابع للأخير). وأعتقد أن هناك آلية لحقوق الإنسان تعمل داخل الأمم المتحدة وسوف تتمكن تدريجياً من تحقيق احترام أوسع على النطاق العملي للحقوق التي قبلت بها الدول الأعضاء، بحكم القانون، منذ أمد طويل. ويسرني أن ألاحظ في هذا الصدد اتجاهاً يتزايد ببطء نحو التعاون من قِبل الحكومات في إطار النظام الاشرافي الناشىء. وهناك خطوتان إيجابيتان اتخذتا مؤخراً وتستحقان الذكر: اعتماد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام ١٩٨٤، وهي الاتفاقية التي توفر آلية رصد إضافية؛ وترسيخ نظام المقررين الخاصين الذين تعينهم لجنة حقوق الإنسان للنظر في حالات قطرية محددة وانتهاكات مزعومة مثل حالات الاختفاء، والإعدام بدون محاكمة، والتعذيب، والتعصب الديني. فعلى سبيل المثال، عهد إلى مقرر خاص معني بالتعصب الديني بمهمة دراسة الحالات التي تحدث في جميع أنحاء العالم ولا تتفق مع أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. وهذا هو اتجاه المستقبل.

إلا أننا مازلنا في الوقت الحاضر نواجه حقيقة التعدي على حقوق الإنسان ببشاعة وعلى نطاق واسع، وهي حقيقة تلقي ظلاً من العار على حقبتنا هذه. ولا يوجد شكل من أشكال التعدي أبغض وأشر من الفصل العنصري.

فالفصل العنصري هو في واقع الأمر أكثر بكثير من مجرد مشكلة انتهاك لحقوق الانسان. فهو مشكلة ذات جذور سياسية واقتصادية عنيدة، ومشكلة تعرّض للخطر استقرار وأمن منطقة بأسرها. والقضاء على الفصل العنصري نهائياً هو وحده الكفيل بإعادة السلم إلى جنوب افريقيا وإلى الجنوب الافريقي ككل. وقد دعت الجمعية العامة ودعا مجلس الأمن في مناسبات كثيرة إلى اتخاذ إجراءات عملية للتعجيل بعملية إزالة الفصل العنصري. ورغم إحراز قدر من التقدم، فإن هذه العملية شديدة البطء ومحدودة بدرجة كبيرة. ويلزم أن تقوم الأمم المتحدة كمنظمة، وأن تقوم الدول الأعضاء منفردة، بممارسة كل نفوذ ممكن لإقناع سلطات جنوب افريقيا بأن الوقت الذي يمكن فيه التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض يمكن أن تخدم مصالح جميع سكان جنوب افريقيا والمنطقة ككل في الواقع، في سبيله إلى الزوال. وفي الوقت نفسه، لا غرابة في أن المطالبة باتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك فرض الجزاءات، قد اكتسبت زخماً. وبدأت عملية مشاورات في هذا الصدد في الأمم المتحدة. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يشدد الضغط من أجل إحداث تغيير سلمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى القيام، من خلال إجراءات متضافرة، بتقوية دول المنطقة التي تقع ضحية أعمال المضايقة وزعزعة الاستقرار من جانب جنوب افريقيا. ولابد من مساعدتها للتغلب على ضعفها وتقليص اعتمادها الاقتصادي على جنوب افريقيا.

* * *

إن نشوء توزيع جديد للقوى، وهو الأمر الذي أشرت إليه في بداية هذا التقرير، قد جلب معه ضرورة وفرصة إجراء عملية تكيُّف اجتماعي عميقة، كما جلب معه التوترات الاجتماعية التي ترتبط بتحوُّل المجتمعات. ولقد كان للأمم المتحدة طيلة تاريخها دور عميق في تشجيع الاعتراف بالاحتياجات الناشئة ـ وهي حماية البيئة، واحترام تساوي المرأة مع الرجل، والاعتراف باحتياجات الأطفال والاستجابة لها، وتكوين منظور عالمي بشأن النمو السكاني. وستواجه الأمم المتحدة في السنوات القادمة تحدياً يتمثل في حفاظها على الدور القيادي الذي وفرته في هذه المجالات وتعزيز التقدم الكبير جداً الذي أُحرز. وسيلزم استمرار الاستثمار في المهارات والمؤسسات والعمليات التي يمكن أن تمكننا من مواجهة التعقد والتغير السريع. وقد يلزم إجراء بعض التعديل الهيكلي داخل الأمانة العامة لإحكام إدارة وتنسيق البرامج في المجال الاجتماعي.

وكان تدفق اللاجئين إحدى النتائج المقلقة بشدة والمترتبة على التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت خلال السنوات الأخيرة. ولايزال هناك، في الوقت الحاضر، نحو ١٠ ملايين لاجيء تحت رعاية الأمم المتحدة أو تحت حمايتها. وتلك خدمة هائلة لذوي الحاجة الشديدة وللاستقرار الدولي أيضاً. وهناك ما يدعوني إلى الأمل في أن ينخفض عدد اللاجئين في السنوات القادمة مع نضوج الأنظمة السياسية وحل المنازعات الاقليمية. وحتى إذا خفّت حدة مشكلة اللاجئين بعض الشيء، فقد يطلب إلى الأمم المتحدة أن تعالج المشاكل الجديدة المتصلة بالهجرة الجماعية الحادثة لأسباب اقتصادية، التي أشرت إليها من قبل. وبطبيعة الحال، فإن القيام الآن بانتهاج استراتيجيات إنمائية مكثفة حسنة التوجيه يمكن أن يقلل من إمكانية وقوع هذا الاحتمال أو التخفيف من أبعاده المحتملة.

وفي حين لا يعتبر الإرهاب أو الاتجار غير المشروع في المخدرات من المشاكل الجديدة، فإن كلتا المشكلتين اتخذتا أبعاداً تعكس وجود حالات من التوتر الشديد داخل المجتمعات. وكلتا المشكلتين ناشئة عن وجود خلط عميق في القيم الأخلاقية ويشجع عليها حالة الإرباك في عالم يفتقر إلى الأمان بسبب المنازعات والحرمان من الحقوق وبسبب الفقر واليأس. وهما لا تهددان فقط صحة الأفراد وسلامتهم ولكن أيضاً استقرار الهياكل الحكومية، بل وقوام المجتمعات ذاته. ولا يمكن معالجة جميع الأسباب التي تكمن وراء هاتين الظاهرتين الخطيرتين بوسائل

Digitized by UNOG Library

متعددة الأطراف. ومع ذلك فكلتاهما مشكلة تتجاوز الحدود ولها صلتها المباشرة بالأمن الدولي. وبناءً على ذلك يجري التصدي لهما باهتمام زائد داخل الأمم المتحدة.

وخلال العام الماضي اتخذ كل من مجلس الأمن والجمعية العامة خطوة هامة جداً بإدانة الإرهاب في جميع أشكاله، ومن ثم رفضا بحزم أي تبرير له تحت أي ظرف من الظروف. وتعبر هذه القرارات بشكل رسمي عن توافق عالمي في الآراء ضد إيقاع الأذى بأبرياء ليسوا بحال من الأحوال طرفاً في كفاح سياسي، وذلك من خلال أعمال قاسية لا مبرر لها وذات أثر مضاد. على أنه ستكون هناك حاجة إلى مواصلة التعاون الدولي من أجل محاربة هذا الشر. وفي هذا الصدد، فإنني أحث مرة أخرى جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات المعتمدة في الأمم المتحدة بشأن جوانب معينة للإرهاب، مثل أخذ الرهائن الأبرياء، على القيام بذلك ومواصلة إقامة وتوسيع أساس للعمل.

واتخذت الأمم المتحدة أيضاً خطوات هامة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع في المخدرات. وكانت هناك استجابة مشجعة لاقتراحي المتمثل في أن تعقد الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٧ أول مؤتمر عالمي لتناول جميع جوانب هذين الموضوعين. وتجري حالياً الأعمال التحضيرية لضمان التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات العملية المتضافرة التي يتعين اتخاذها من جانب المجتمع الدولي والحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية بل والأفراد. وقد تم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات. فقد عقدت الأمم المتحدة في تموز/يوليه أول مؤتمر أقاليمي لرؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ القوانين، التي تعنى بالمشاكل المتصلة بالعقاقير. وانتهت الوحدة المختصة في الأمم المتحدة من إعداد مشروع اتفاقية جديدة، ترمي إلى تحسين التعاون الدولي وسد الثغرات القائمة في القانون الدولي لمحاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات؛ وهو الآن بين أيدي الحكومات. ويتوسع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير توسعاً سريعاً في المساعدة التي يقدمها إلى الدول الأعضاء والوكالات الدولية فيما تبذله من جهود لمحاربة زراعة المواد المخدرة غير المشروعة والاتجار فيها وإساءة استعمالها. وقد غدا هذا البلاء شديد الفتك والانتشار على نحو يستدعي المزيد من أشكال الجهود الدولية التعاونية. ومع أنني أسلم تماماً بالحساسية التي ينطوي عليها الأمر، فإنني أتساءل، على سبيل المثال، عمّا إذا كانت الدول الأعضاء قد نظرت بعد على نحو واف في إمكانيات إيجاد قدرة معززة مخصصة للإنفاذ العالمي قد تقلل من حاجة الحكومات إلى الاعتماد على الأشكال الأخرى للمراقبة.

* * *

لقد وصفت في الفروع السابقة من هذا التقرير المساهمة التي اعتقد أنه بإمكان الأمم المتحدة أن تقدمها في حل المشاكل التي سنواجهها ونحن نقترب من بداية السنوات الألف التالية. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تقدم هذه المساهمة، ينبغي أن يتوفر لها أساس متين من الالتزام والدعم من جانب الدول الأعضاء. ويجب تشكيل وإدارة الجهاز الحكومي الدولي والأمانة العامة التي تخدمه بحيث يمكن الاحتفاظ بثقة الدول الأعضاء. كما يجب أن تكون المنظمة سليمة من الناحية المالية وأن تتوفر لها، وفقاً للمواد ذات الصلة من الميثاق، الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج التي أوكلت إليها.

على أن هذه الشروط غير مستوفاة في الوقت الحاضر. فقد واجهت الأمم المتحدة هذه السنة أقسى أزمة مالية في تاريخها والسبب المباشر في هذه الأزمة هو عدم وفاء عدد من الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق ولم يتضح بعد ما إذا كانت الأمم المتحدة ستظل قادرة على الوفاء بالتزاماتها خلال ما تبقى من هذه السنة. وإذا تمكنت فعلاً من ذلك، فإن ذلك لن يعني بحال من الأحوال أنه قد تم التغلب على الأزمة المالية. بل يجب على العكس توقع أن يستهل عام ١٩٨٧ بعجز متراكم أكبر من عجز عام ١٩٨٦ وباحتياطيات لاتزال في حال من النضوب.

وأعتقد أنه من الضروري النظر بموضوعية إلى الأسباب الكامنة وراء المشكلة المالية. فهي أولاً وقبل كل شيء أسباب سياسية. ولهذا السبب بالذات تنجم عنها آثار على المنظمة تتجاوز نطاق مركزها المالي. إن اختلاف الآراء بشأن برامج عمل الأمم المتحدة لم يضر بعملية وضع الميزانية فحسب، ولكنه نال أيضاً من استعداد بعض الدول الأعضاء للاعتماد على الأمم المتحدة كجهاز رئيسي لإجراء تغيير إيجابي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن شأن حل المنازعات السياسية الخطيرة التي ما برحت مدرجة منذ زمن طويل في جدول أعمال الأمم المتحدة، والتي أشير إليها سابقاً، أن يسهم إلى حد كبير في التخفيف من حدة الخلافات فيما يتعلق بالميزانية. وفي غياب مثل هذا التغيير السياسي الأساسي، تحتاج الدول الأعضاء إلى بذل قدر أكبر من الجهود بما يتفق مع الميثاق، لتسوية الخلافات عن طريق التوصل إلى حلول وسط وضبط النفس وصولاً إلى اتفاق عريض بشأن برامج الميزانية وأولوياتها. وأي تغيير في الإجراءات المتعلقة بالميزانية يتيح تسهيل التوصل إلى اتفاق عريض من هذا القبيل ويشمل أيضاً مبلغ الموارد المطلوبة، سوف يشكّل خطوة رئيسية نحو تأمين قدرة الأمم المتحدة على أن تعالج بفعالية خلال السنوات القادمة المجموعة الواسعة المتنوعة من المشاكل التي لا يمكن حلها إلا عن طريق الوسائل المتعددة الأطراف.

وفي حين أن الأسباب الأساسية لمشكلة الميزانية التي تواجهها الأمم المتحدة أسباب سياسية فإن كفاءة الأمم المتحدة هيكلياً

Digitized by UNOG Library

وإدارياً عامل مهم أيضاً دون جدال. وتتردد مزاعم متكررة تقول إن المنظمة بالغة الضخامة ومعقدة بغير مقتضى وباهظة التكاليف بصورة مفرطة. ولقد أنشأت الجمعية العامة في دورتها الأربعين فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لإجراء استعراض دقيق للشؤون الإدارية والمالية للأمم المتحدة، بغية تحديد تدابير لمزيد من تحسين كفاءة الأداء الإداري والمالي للمنظمة، مما سيسهم في تعزيز فعاليتها في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن المؤكد أن تحليلات وتوصيات هذا الفريق ستلقى من الجمعية العامة اهتماماً متأنياً، وأملي أن تفضي إلى وجود منظمة أقوى تتمتع بثقة أكبر لدى الدول الأعضاء. وفي الوقت الراهن، الذي يتوقف فيه مستقبل الأمم المتحدة بصورة بالغة الوضوح على مزيد من الدعم والالتزام والاستفادة من جانب جميع الدول الأعضاء، فإنني اعتقد، من جانبي، أنه لابد من بيان بعض النقاط:

توجد منظمة دولية عاملة، وهي تتألف من جهاز حكومي دولي ومن أمانة عامة دولية لخدمته. ولقد نما هذا الجهاز الحكومي الدولي ويغدو أكثر تعقيداً استجابة لمشاكل عالمية جديدة. كذلك نمت الأمانة العامة، وذلك في المقام الأول نتيجة لمطالب الجهاز الحكومي الدولي المتوسع الذي عليها أن تخدمه. وكان ذلك النمو سريعاً، وإلى حد ما مفرطاً من حيث الأعداد والرتب. وهناك حاجة إلى بعض التخفيض المنظم على جميع المستويات. على أنه فوق ذلك، ما لم يتم قدر مواز من التوحيد والترشيد في هذا الجهاز الحكومي الدولي وإدراك أوضح للأولويات في البرامج المعتمدة، فلا مناص من أن يكون لتقليص موظفي الأمانة العامة أثر ضار على الخدمات التي تتوقعها الهيئات الحكومية الدولية والأعضاء ككل.

إن الأمانة العامة تضم هيئة موظفين دوليين متكاملة بصورة ملحوظة، وقد أثبت هؤلاء الموظفون مراراً قدرتهم على مواجهة أشد الحالات إرهاقاً، وتقديم الخدمة البالغة الاقتدار على نحو متواصل للمنظمة. ولقد أبدى الموظفون طوال العام الماضي الولاء والجلد في قبول تدابير التوفير التي تمس رفاههم مساساً مباشراً. وإنني أرى أن مما له أهميته الحاسمة للمحافظة على فعالية الأمم المتحدة على مدى السنوات القادمة، الإبقاء على شروط التوظيف التي تتيح للأمم المتحدة اجتذاب موظفين يتمتعون بأعلى درجات المقدرة والكفاية والنزاهة والاحتفاظ بهم. أما التماس حل للصعاب المالية التي تواجهها المنظمة يكون على حساب استحقاقات الموظفين فسيكون من قبيل قصر النظر الشديد وغير منتج للثمار المرجوّة، وستكون له آثار ضارة واسعة النطاق على النظام الموحّد. وينبغي احترام الولاية المنوطة بلجنة الخدمة المدنية الدولية في تقديم المشورة للجمعية العامة بشأن شروط الخدمة في المنظومة بأسرها.

إن احترام مركز موظفي الخدمة المدنية الدولية أمر أساسي لأمانة عامة جديرة بثقة الدول الأعضاء. وينبغي ألا تكون هناك تفرقة بين الموظفين على أساس الجنسية. وكما جاء في الميثاق، فإن على الموظفين بدورهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسؤولين أمام المنظمة وحدها.

يحتاج الأمر إلى تحسين الإدارة في الأمانة العامة على جميع المستويات. ومن المهام الرئيسية التي تقع على كاهل الأمين العام في السنوات القادمة أن يضمن إعطاء الأولوية العليا للمهارات الإدارية في التوظيف وفي التدريب.

إن حُسْن الإدارة يتطلب المزيد من تنقل الموظفين، ونظام فعّال للتطوير الوظيفي. ويجب أن يكون ذلك مصحوباً بتحسين فرص المرأة في الأمانة العامة. ولقد وضعت الجمعية العامة هدف أن تشغل المرأة، بحلول سنة ١٩٩٠، ٣٠ في المائة من المناصب الفنية الخاضعة للتوزيع الجغرافي. ولم نحقق حتى الآن سوى نسبة تقل عن ٢٥ في المائة. وأصبح إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف البالغ نسبة ٣٠ في المائة أكثر تعقيداً من جراء الدواعي المالية التي اقتضت تجميد التوظيف وتأجيل الترقيات، ولكن لابد من النظر إلى بلوغ ذلك الهدف على أنه مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للمستقبل.

وسيكون من المهم إلى حد بعيد الحفاظ على علاقة بنّاءة بين الموظفين، عن طريق ممثليهم المنتخبين، وبين الإدارة، وعلى جوّ تسوده الثقة المتبادلة. وهذا أمر له قيمة غير عادية في فترة عسيرة تتسم بتخفيض الموارد المالية.

وينبغي مراعاة هذه النقاط لدى المضي في عملية إعادة النظر في شؤون الهيكل والموظفين والإجراءات، التي تجرى حاليا. وإذا حدث ذلك، فثمة احتمال قوي لوجود أمانة عامة في السنوات المقبلة ذات بنية أكثر إحكاماً وأقل تكلفة. ومن الضروري أن تعمل الدول الأعضاء من ناحيتها على ترشيد الجهاز الحكومي الدولي وتطبيق الأولويات ومن الضروري أيضاً أن تتقبل الآثار المترتبة على أية تخفيضات في عدد الموظفين.

إلا أن السنة الحالية أظهرت من جديد وعلى نحو شديد الوضوح أن العنصر الطاغي من عناصر الحيوية المالية للأمم المتحدة وكذلك حيويتها السياسية، هو امتثال الدول الأعضاء لأحكام الميثاق. وطوال سنوات عديدة ظلت الحالة المالية للأمم المتحدة عسيرة بسبب إخفاق عدد من الدول الأعضاء في الوفاء بالالتزامات المالية التي هي عنصر أصيل وملزم من عناصر العضوية في الأمم المتحدة. ولم يكن الأثر الموهن المترتب على هذه

Digitized by UNOG Library

الأزمة الطويلة العهد يعتبر خطيراً، لأنه كان من الممكن حتى هذه السنة، وبقدر انطباقه على الميزانية البرنامجية العادية، تغطية العجز من الاحتياطيات. وفي هذه السنة تعرّض سير العمل ذاته في الأمم المتحدة للخطر، لأنه مع نضوب الاحتياطيات ووجهت الأمم المتحدة باحتمال امتناع الدولة المساهمة الرئيسية عن دفع حصة كبيرة من الاشتراك المقرر عليها للميزانية العادية. ويتضح تماماً من واقع الخبرة في السنة الحالية أن الأمم المتحدة، بدون أساس مالي راسخ موثوق به، ومستند إلى احترام الميثاق، لن يكون بمقدورها مواجهة الاحتياجات والفرص في السنوات المقبلة. ومن المؤكد أن ذلك يتعارض مع مصالح الأعضاء جميعاً ومصالح شعوب العالم.

* * *

وأود أن اختتم هذا التقرير ببعض الملاحظات الشخصية بشأن دور الأمين العام للأمم المتحدة، وهو المنصب الذي شُرّفت بشغله خلال السنوات الخمس الماضية، وبشأن المنظمة ذاتها.

وواجب الأمين العام يحتم عليه تقديم الإرشاد والمساعدة في جميع المجالات التي تناولها هذا التقرير. وعليه أن يحاول عرض المفاهيم والنُهج التي تدفع إلى تلاقي الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن القضايا السياسية، وأن ينشط، عن طريق المساعي الحميدة بمختلف أشكالها، سعياً إلى تجنب الصراعات وإلى فض المنازعات. وفي مضمار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية الشاسع، ينبغي للأمين العام أن يعرض رؤية للمستقبل ومؤشراً للأولويات يمكن بفضله تحويل هذه الرؤية إلى واقع. ويجب عليه أن يسعى إلى التوصل إلى تنفيذ ما يصدر عن مختلف الهيئات الحكومية الدولية من قرارات ذات صلة. وعليه، بوصفه الموظف الإداري الأول، أن يوجه الأمانة العامة ويشرف عليها بغية توفير أفضل قدر ممكن من الخدمات للمنظمة وللدول الأعضاء فيها.

ولا يقتصر الأمر، في إطار هذه الأنشطة المتشعبة الجوانب، على أن يسترشد الأمين العام نفسه بمبادىء الميثاق، ولكن ينبغي له أيضاً أن يعزز هذه المبادىء علانية، بوصفه معبّراً عن مفهوم عالم يقوم على العدل والسلم، وهو مفهوم تجسده الأمم المتحدة ـ عالم تتصرف فيه الدول في نطاق نظام قانوني مقبول فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وفيما يتعلق بالقضايا التي يمكن أن تعوق الأهداف التي توخاها مؤسسو الأمم المتحدة، فإن للأمين العام أن يسلك أنجع سبيل يرتئيه، سواء كان سبيل التعبير العلني، أو سبيل الدبلوماسية الهادئة. وينبغي للأمين العام في شتى الحالات أن يتحرك جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء ومن خلالها، فهي وحدها القادرة على تزويده بالمؤازرة السياسية وبالسلطة التي يحتاجها للنهوض بمهمته على نحو فعّال.

ولقد كان من دواعي ارتياحي العميق، أن أنال طيلة السنوات التي قضيتها في منصبي، دعماً قوياً ومستمراً من جانب الدول الأعضاء. ولقد أسندت إليّ مهام عديدة مما انطوى على درجة عالية من الثقة في دور الأمين العام. وأعتقد أنه تحقق قدر من النتائج الإيجابية وإن لم يكن بالتأكيد إلى المدى الذي كنت أود تحقيقه على أنني أشعر بضرورة الإعراب عن بعض القلق الذي يساورني بشأن اتجاه يجنح إلى رؤية الأمين العام في بعض الظروف وكأنه كيان منفصل أو منعزل بصورة ما عن سائر المنظمة. فمن قبيل التناقض الأساسي أن يولي الأمين العام ثقة كاملة دون العمل على إيلاء مجلس الأمن الدعم اللازم أو دون العمل على نحو بنّاء في الجمعية العامة من أجل تحقيق المزيد من المواءمة بين المواقف المتصارعة. وليس من شأن ذلك الانقسام أن يفضي إلى تحقيق الامكانات الكاملة التي ينطوي عليها مركز الأمين العام، بل ـ والأسوأ ـ المنظمة ككل. وإنني لعلى قناعة بأن استمرار فعالية الأمم المتحدة وتعزيزها أمر يتوقف بالدرجة الأولى على استعداد الدول الأعضاء أن ترى الأمم المتحدة في مجملها بوصفها الهيكل اللازم لمعالجة المشكلات المتفاقمة التي يعانيها عالم بات يتسم بالتكافل.

ولقد وجدت من جانبي دعماً مرموقاً حقاً تحظى به الأمم المتحدة في البلدان والمدن، وفي المؤسسات الأكاديمية والمنظمات العامة التي زرتها بوصفي أميناً عاماً، كما لمست إيماناً بمقاصدها. وهناك تطلع واضح إلى أن تنجح الأمم المتحدة في مهمة السلم التي تضطلع بها. على أنني ألفيت في الوقت نفسه قصوراً في تقدير مدى الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأن هناك في بعض الأحيان صورة مشوهة حول الطريقة التي تعمل بها المنظمة. إن النقد المتحيز الذي دأبت مجموعات صغيرة نسبياً على توجيهه إلى الأمم المتحدة قد نال من الثقة في فعالية المنظمة إن لم يكن في الأهداف التي تسعى إليها. وثمة حاجة اليوم إلى دفاع أنشط وأكثر تصمياً من جانب الذين لديهم القناعة، وهي قناعتي العميقة شخصياً، بأن المشاكل المعقدة لعالم يزداد تكافلاً وترابطاً لا يمكن حلها إلا بفضل عمل فعّال متعدد الجوانب، وأنه لا ينبغي السماح باختراق ستار السلامة الذي تمثله الأمم المتحدة بالنسبة لأمن العالم. وفي سبيل تحقيق الآمال والطموحات التي أودعتها شعوب الأمم المتحدة الميثاق، فإن التعددية كما تجسدها الأمم المتحدة تصبح بحاجة إلى أبطالها الذين ينبغي أن يتكلموا بمزيد من الحمية والوضوح. إن أبطال التعدّدية هؤلاء لا يتواجدون فحسب بين صفوف حكومات الدول الأعضاء. إنهم يوجدون في جميع مشارب الحياة، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام العالمية. وأود في هذا الصدد أن أشير بالتحديد إلى الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تشارك الأمم المتحدة أهدافها، بل وتشارك في أعمالها في حالات كثيرة. وأنا على قناعة بأن الأمم المتحدة سيتعين عليها

Digitized by UNOG Library

في السنوات القادمة أن تولي مزيداً من الاهتمام لتوثيق الاتصال والتعاون مع هذه المنظمات فهي تشكل امتداداً أساسياً لقدرة الأمم المتحدة على الوصول إلى من تمثلهم على الصعيد العالمي.

وأخيراً أود أن أذكر في نهاية هذا التقرير الختامي لفترة ولايتي، أن منظومة الأمم المتحدة تتيح، رغم قصورها مثل أي مشروع إنساني، إمكانات لا حدّ لها تقريباً، لخلق أساس متين ودائم للسلم ولرفاهية سكان هذا العالم. وأرى أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للدول كافة أن تولي هذا الجهاز دعماً إيجابياً وأن تفيد منه على نحو حصيف وأن تُولىَ أحكام ميثاقه احتراماً من جانب العالم كله، بذلك يتحقق انتقال سالم ومتناسق إلى السنوات الألف القادمة.

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00300 41179—October 1986—575

GA/OR/41, Suppl. 1

Digitized by UNOG Library